اسرائيلياً واحداً يعترض طريقها؛ حتى ان البعض طرح فرضية وجود تحالف بين الاسلاميين والسلطات، قائم، في الارجح، على شعور اسرائيل بالرضى لرؤية الانقسامات الداخلية في صفوف الشعب الفلسطيني. الاّ ان مثل هذا السكوت من قبل السلطات، ينتهي عند حدود قيام الحركة الاسلامية بعمليات مسلحة ضد اسرائيل[١٢٤]. وهو ما تأكد، فيما بعد.

وأكّد الكاتب الاسرائيلي، ميخائيل سيلع، ان المنظمات الاسلامية لقيت تشجيعاً كبيراً من جانب الحكم العسكري الاسرائيلي. فقد تم السماح بتسجيل منظمات مختلفة، بصورة قانونية، تحت يافطة جمعيات خيرية، حظيت بموافقة الحكم العسكري الذي كان يعلم انها «تُستغَل لاغراض [عدة]، منها النشاط السياسي، تحت المظلة القانونية، التي توفرها اقامة رياض الاطفال، ونوادي الشبيبة، وتنظيم الفرق الرياضية»[١٢٥]. كذلك، سمح للحركة الاسلامية بجلب الاموال من الخارج لتغطية نشاطاتها، في الوقت الذي منع الآخرون من مثل هذا الامتياز. وقد اعتقد الحكم العسكري بأن من شأن المواقف هذه اضعاف قوة م.ت.ف. والمنظمات اليسارية في قطاع غزة[١٢٦]. وهكذا عملت سلطات الاحتلال على استغلال الاوضاع القائمة، واتبعت تكتيك «فرّق تسد»، في تنفيذ اغراضها الاستعمارية[١٢٧].

أما مجموعات ومنظمات الحركة الاسلامية، فقد استفادت من هذه المعطيات، التي فسحت في المجال، تدريجياً، لوقوع صدامات عنيفة بين الحركة والقوى والمنظمات والشخصيات اليسارية في القطاع، بلغ غض النظر الاسرائيلي ذروته خلالها. فقد بدأ الاصوليون يفرضون نمط حياة دينياً على السكان في قطاع غزة. «فعاد المزيد من الشبان، رجالاً ونساء، الى ارتداء اللباس الاسلامي التقليدي، ممثلاً في الجلابية القاتمة واغطية الرأس، التي [غزا مظهرها شوارع مدن وقرى ومخيمات القطاع]. وتعرض شبان، يرتدون الملابس الاوروبية الحديثة، للمضايقات. ووقعت حوادث مختلفة، منها سكب حامض كيمياوي على وجه فتاة لم يرق مظهرها لجيرانها المتدينين. وتضرر اصحاب الحوانيت التي تبيع المشروبات الروحية، او أشرطة الموسيقى الحديثة [بسبب منعهم من ذلك]، وبدأت مرحلة من الصدامات العنيفة بين المسلمين المتطرفين ونشطاء المنظمات اليسارية في القطاع»[١٢٨]. ولم ينج من الصدامات هذه، التي شملت التيارات الفلسطينية المختلفة، سوى «فتح»[١٢٩].

فمنذ العام ١٩٨٠، بدأت قوى الحركة الاسلامية صراعاً قوياً مع الهيئات والنقابات والمجالس الادارية والتجمعات السياسية، التي تسيطر عليها عناصر يسارية، بهدف فرض سيطرتها عليها. وكان أول المؤشرات، في هذا الاتجاه، الاحداث التي شهدتها غزة بتاريخ ٩/١/١٩٨٠، عندما اكتسحت المدينة سلسلة من التظاهرات استهدفت، بشكل رئيس، مقر جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، الذي كان على رأس مجلس ادارته د. حيدر عبدالشافي. وخلال التظاهرات، دمّر عدد من المقاهي ودور السينما التي مرت بها جموع المتظاهرين. واصدرت شبيبة «النضال الاسلامي» بياناً لها، اتهمت فيه الشيوعيين، في الضفة والقطاع، بالتعاون فيما بينهم لفرض السيطرة على المؤسسات الوطنية. ونُهب مقر الهلال الاحمر، ومن ثم تمّ احراقه. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته، قام اعضاء في الحركة الاسلامية بتفريق تجمع أقيم في مسجد البريج بالقوة. وكان عدد من سكان البلدة تجمعوا في المسجد تلبية لنداء وجهته لجنة التوجيه الوطني التابعة لـ م.ت.ف. لاستنكار ما يتعرض له السجناء الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية والظروف غير الانسانية التي يعيشونها[١٣٠].

بعد عامين على وقوع حادث جمعية الهلال الاحمر، وقعت أطول وأخطر معركة بين جماعات الحركة الاسلامية وبين نقابة المعلمين في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، والتي تسيطر عليها